



Distr.  
GENERAL  
A/33/86  
25 April 1978  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون  
البند ٥٨ من القائمة الأولية\*

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٧٨ وموجهة الى الأمين  
العام من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى  
الامم المتحدة

أتشرف بأن احيل اليكم نص خطاب القاه السيد جيمي كارتر ، رئيس الولايات المتحدة  
الامريكية ، امام كونغرس فنزويلا في ٢٩ آذار/مارس ١٩٧٨ .  
ونظرا لأن الآراء المعرب عنها في هذا النص تتصل اتصالا مباشرا بمشاكل التنمية والتعاون  
الاقتصادي الدولي التي سنناقشها في الدورة القادمة للجمعية العامة ، فانني اكون ممثنا لوقمتهم  
بتعميم نص هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٥٨ من القائمة الأولية .

( توقيع ) اندرو يونغ

## المرفق

### خطاب القاه رئيس الولايات المتحدة الامريكية امام كونغرس فنزويلا في ٢٩ آذار/مارس ١٩٧٨

يشرفني ان اقف اليوم في هذا المجلس الحر لدولة من اعظم الدول على وجه الأرض لأنقـل تحيات حارة من شعب الولايات المتحدة الذى يتماثل حبه للحرية ، من حيث عمقه ، مع حبكم لها .  
ولا تربط دولتينا مجرد مصالح مشتركة ، بل تربطهما اقوى وأدوم الروابط جميعا — ألا وهي رابطة المثل المشتركة .

فـ فنزويلا تحتل مكانا ساميا بين الدول التي دأبت على الدفاع عن قضية الديمقراطية .  
وقد قدمتم سيمون بوليفار الى العالم ، منذ قرن ونصف قرن ، رمزا للحرية يتخطى الامريكتين فيما يمثله من قدوة . اما الآن فان فنزويلا تقدم برهاننا جليا على ان الحرية السياسية والتقدم الاقتصادي ليسا بالضرورة من المثل المتصارعة ، بل يمكن ان يعزز كل منهما الآخر .  
ومنذ مائتي عام تقريبا ، سافر الجنرال فرانسيسكو دى ميراندا عبر بلدى وهو يستعد للكفاح لتحرير فنزويلا .

وفي العام الماضي ، قام رئيسكم — وصديقي — كارلوس اندريس بيريز بتقصص هذه الرحلة ، بل انه اكد بشكل افضل ، مع كل خطوة خطاها في بلدى ، على التزامنا التقليدى المشترك بالقيم الديمقراطية .

كما دأب بلدكم على العمل بلا كلل — وبـ نجاح — من اجل اعتماد الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان على نطاق أوسع ، وتعزيز لجنة حقوق الانسان المشتركة بين البلدان الامريكية .  
ونحن نؤمن ، كما تؤمنون انتم ، انه لا يستطيع أى منا ان يتمتع بالحرية الحقيقية عندما يكون الآخرون مضطهدين .

كذلك فان بلدكم وبلدان اخرى في امريكا اللاتينية وفي منطقة الكاريبي قد اخذت زمام الريادة في مجال آخر ، سيكون له اثر مساو في العمق على عالم المستقبل ، ألا وهو مجال العلاقة بين الدول الصناعية المتقدمة التي تمتلك اكبر نصيب من النفوذ ومن السلع المادية من ناحية — ودول العالم النامية والفقيرة التي تسعى ، في ظل مبررات مفهومة ، الى نيل نصيب اكبر وأكثر انصافا .

وقد أعلنت في السنة الماضية امام منظمة الدول الامريكية ان القضايا الاقتصادية ذات الاهمية الرئيسية للولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية هي قضايا عالمية ، وأنها بحاجة الى تناولها في حوار مستمر بين الدول الغنية والدول الفقيرة .

وسيكون من شأن التشاور بين الدول على نحو أوثق ان يؤدى الى تناسق اكبر ورأى جماعي أفضل ، لتجنب الاخطاء والحيلولة دون وقوع ضرر غير مقصود للضعفاء ولسريعى التأثير بالاطار .

وأود اليوم ان اناقش معكم المسؤولية التي نتقاسمها — نحن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء — عن ايجاد نظام دولي عادل .

وأريد ان اناقش رؤية لما يمكن ان يصبح عليه عالمنا — سواء كان سيصبح عالما يتسم بالامساواة والفاقة — أو عالما يتسم بالمشاركة والانجاز ، وسواء كنا نعجل بحدوث التغييرات التي لا مفر من ان تحدث وتتكيف معها ، أو ادرنا ظهورنا للمستقبل ، معتقدين عبثا انه يمكن منع حدوث تغيير .

وكما قال الرئيس بيريز الليلة الماضية في خطابه البليخ والهام ، وأنا انقل عنه : " ان اخطر تصور خيالي ، من بين جميع التصورات الخيالية ، هو تصور أولئك الذين يعتقدون ان العالم يمكن ان يستمر كما هو الآن ، أو كما كان متصورا منذ ٣٠ سنة " .

وهذه الافكار تفضي بنا الى نتيجة اساسية مؤداها ان الازمة التي تؤثر على العالم الآن لها جذور عميقة جدا . فنحن نعيش الآن ازمة اخلاقية ، وهي ازمة تتعلق بالمبادئ الاخلاقية .

وقد أدت بالفعل التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى تحويل عالمنا المعاصر . فقد سقطت الامبراطوريات الاستعمارية القديمة ، ونشأت مكانها اكثر من مائة دولة مستقلة جديدة .

ان دولتنا الآن ، اكثر من اى وقت سابق في التاريخ الانساني ، اكثر اعتمادا ، — من الناحية الاقتصادية ، احدهما على الاخرى ، وأكثر رغبة في التعامل احدهما مع الاخرى معاملة الند للند ، وأقدر على التأثير احدهما على الاخرى ، سواء أدى هذا التأثير الى خير أم أدى الى شر .

وينبغي علينا جميعا ان نسلم بهذه الحقيقة : اننا نتقاسم المسؤولية عن حل مشاكلنا المشتركة وستختلف التزاماتنا الخاصة ، وستختلف بطبيعة الحال اهتماماتنا ومواضع تركيزنا ، ولكنه ينبغي علينا جميعا ، شمالا وجنوبا ، شرقا وغربا ، ان نتحمل نصيبنا من العبء .

ذلك انه اذا لم يتم تقاسم المسؤولية عن التقدم العالمي ، فان جهودنا ستفشل يقينا .

ونحن تجمع بيننا ثلاثة اهداف مشتركة — اولها التعجيل بالنمو الاقتصادي العالمي عن طريق زيادة مشاركة البلدان النامية فيه ، ذلك لأن تقدمها ضرورى لضمان الرخاء العام الذى يشملنا جميعا ؛ وثانيها الافادة على خير وجه من اعظم ثروة يمتلكها العالم ، ألا وهي امكانياته البشرية ؛ وثالثها ضمان اشتراك جميع الدول اشتراكا تاما في القرارات الاساسية المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والسياسية الدولية .

ولا يتأتى لنا الا بالعمل معا توسيع نطاق التجارة والاستثمار من اجل ايجاد مزيد من فرص العمل والحد من التضخم ورفع مستوى معيشة شعبيينا .

وتعاني الدول الصناعية من المشاكل نفسها ، ولا يمكنها وحدها ان تحقق الانتعاش الاقتصادي العالمي .

ومن الضروري ان يحدث نمو وتوسع كبيران في البلدان النامية ، التي يتعين عليها ، لدى النجاح في ذلك ، ان تكون على استعداد لأداء مهمة صعبة الا وهي تحمل تبعات النجاح في اطار هذا الاقتصاد العالمي الذي يتسم بدرجة عالية من التنافس .

وهذه هي الخطوات التي يتعين علينا ان نتخذها معا :

- اقامة نظام للتجارة العالمية يكون اكثر انصافا وأوسع مجالا ؛
- العمل على التخفيف من حدة تحركات الاسعار التي توقع الفوضى في الاقتصاد العالمي ؛
- التعاون فيما يتصل بحفظ الطاقة وتنميتها ؛ وتعزيز القدرات التكنولوجية الموجودة في العالم النامي .

وليس من بين هذه المهام ما هو بسيط وكلها تحتاج الى بذل جهود من جانب الجميع . وعلى الرغم من ان المؤسسات وجهات الاستثمار الخاصة ستظل تضطلع بالدور الرئيسي فـي زيادة تدفقات رأس المال ، فما لا شك فيه ان رأس المال المقدم من المؤسسات العامة والحكومات هو ايضا بالغ الاهمية بالنسبة للتنمية .

وسنقوم نحن في الولايات المتحدة بدورنا .

ونحن نولي ، في ادارة الاقتصاد الدولي ، اهمية خاصة لتوسيع نطاق صندوق النقد الدولي ، الذي يساعد الدول النامية والدول الصناعية على السواء في التغلب على مشاكلها المتعلقة بميزان المدفوعات .

وسنسعى نحن في الولايات المتحدة جاهدین للحصول على موافقة الكونغرس على وجه السرعة على مساهمتنا الكبيرة البالغة ١٠ بليون دولار التي اوصى بها السيد ويتيفين لمرفق التمويل ————— التعويضي .

ان المصارف الانمائية الدولية اساسية لسلامة الاقتصاد العالمي ، ان انها تؤدي الى نمو وتطور كثير من الدول ، ومن ثم الى توسيع نطاق التجارة العالمية .

وتعتزم الولايات المتحدة ان تزيد مساهمتها في السنوات القادمة ، وسنعمل مع دول اخرى لضمان حصول هذه المؤسسات على المساعدة التي تحتاجها .

وتضطلع المساعدة الاقتصادية الثنائية ايضا بدور رئيسي . ولقد طلبت من الكونغرس على سبيل المثال ان يوافق على زيادة قدرها ٢٨ في المائة في برنامجنا في هذا الصدد في السنة القادمة وحدها .

واني لأشيد بالجهود التي تبذلها فنزويلا وغيرها من البلدان النامية لتوسيع نطاق برامجكم للمساعدة الاقتصادية .

وان جميع دول منظمة البلدان المصدرة للنفط مسؤولة عن استخدام فائض ثروتها في تلبية الاحتياجات الانسانية لسكان العالم .

ولقد اصبح عبء تسديد المعونات الانمائية الرسمية في بعض الحالات عائقا في سبيل التنمية .  
وان حكومتي تؤيد تشريعا معروضا على الكونغرس الآن ، من شأنه ان يسمح لنا بتسهيـل شروط قروض المعونة الامريكية السابقة المقدمة الى بعض اقل البلدان نموا .

ولا بد لنا من ان نعمل معا من اجل اقامة نظام موسع للتجارة يتسم بقدر اكبر من الانصاف .  
وليس في العلاقات الاقتصادية مجال مثل مجال التجارة الموسعة يمكن ان تتاح فيه لأمريكا اللاتينية فرصة اكبر ، وأن تكون فيه عليها مسؤولية اجسم .

وان المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف الدائرة الآن في جنيف هي محور ارتكاز الجهود المستمرة المبذولة لتحرير التجارة وتعزيز قواعد التجارة الدولية .

ولكل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية مصلحة كبيرة في نجاح هذه المفاوضات ، ويجب علينا جميعا ان نقاوم اغراء فرض قيود جديدة على الواردات .

وعلى ان نسعى جميعا الى تقليل الحواجز الحالية على التجارة سواء أكانت في صورة تعريفات ام تدابير اخرى ، مع ايلاء اعتبار خاص ومزايا خاصة للبلدان النامية .

وعلى ان نعمل على تخفيف حدة تقلبات الاسعار التي توقع الفوضى في الاقتصاد العالمي ، وأن نعمل على تثبيت اسعار السلع الاساسية .

ويمكن ان تؤدي الاسعار المعقولة والمستقرة للصادرات الى الحد من التضخم ، والتشجيع على حصول منتجي المواد الخام على دخل افضل ، والى تدفق اكثر انتظاما لرأس المال الاستثماري الجديد .

وعلى هذا فان بوسع جميع الدول ان تستفيد من التفاوض من اجل التوصل الى اتفاقات للسلع الاساسية ومن تنفيذ هذه الاتفاقات على نحو فعال ، ومن ، القيام ، بمساعدة الولايات المتحدة والبلدان الرئيسية الاخرى ، بانشاء صندوق مشترك لتثبيت الاسعار .

ولقد بدأنا بالفعل في التعاون والتخطيط من اجل الاستخدام الرشيد لموارد الارض المحدودة ، مثل الخداء ، ويجب علينا ان نفعل نفس الشيء فيما يتعلق بالطاقة .

ويجب على البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء ان تحافظ على الطاقة وأن نكرس قدرا اكبر من جهودنا ومواردنا التكنولوجية الهائلة للجهود العالمية الرامية الى استحداث مصادر جديدة للطاقة ، مثل الشمس ، وللحصول على هذه الطاقة ، كما اوضحت لنا دول امريكا اللاتينية من قبل ، حتى من السكر ومن منتجات زراعية اخرى .

ويجب علينا ان نفعل ذلك دون ان نخرب البيئة التي نعيش فيها ، أو أن نخلق عالما تنتشر فيه المتفجرات النووية .

وحتى نهاية هذا القرن ، ستظل اكبر امكانية للنمو هي في العالم النامي . ولكي يزداد اعتماد هذه البلدان النامية على الذات فلا بد لها من ان تعزز قدراتها التكنولوجية . وأقترح ، لمساعدة هذه البلدان ، انشاء مؤسسة جديدة للتعاون التكنولوجي ، تابعة للولايات المتحدة .

ونستطيع عن طريق المؤسسات الخاصة والعامة ، وعن طريق اشتراكنا المتزايد في مؤتمرات الامم المتحدة ، ان نجعل التعاون التقني والعلمي عنصرا اساسيا في علاقتنا .

ان مهمتنا الرئيسية بوصفنا اعضاء في مجتمع عالمي هي العمل على الوصول الى اليوم الذي تتاح فيه لكل شخص فرصة معقولة لتحقيق امكاناته البشرية كاملة .

ان سكان العالم يتزايدون بسرعة ، وفي غضون عقدين يُتوقع ان يعيش ثلثا سكان العالم، بل وأكثر من هذا العدد ، في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .

اننا نريد ان يكون كل طفل طفلا مرغوبا فيه ، ونحن ندرك ان ثلاثة من كل خمسة اطفال في العالم النامي لا يحصلون الآن على المتطلبات الاساسية لغذاء صحي — وأن زهاء ثلثي سكان العالم الذين يعيشون في دول العالم الثالث لا تتوافر لهم مياه مأمونة للشرب .

ان هذه الاوضاع وغيرها تجرح ضمير البشرية .

فحقوق الانسان التي نؤمن بها ايمانا عميقا لا تشمل فحسب الحق في الحرية والحق في تجنب سوء المعاملة من الحكومات ، بل تشمل ايضا الحق في فرصة معقولة لأن يحيا المرء حياة كريمة .

وشمار النمو في شتى انحاء العالم كانت ، وما زالت ، توزع توزيعا متفاوتا جدا . ففيما بين الدول وفي داخلها تتواجد الثروة مع الفقر المدقع والمعاناة .

ويعتبر تقدمنا الاقتصادي غير كاف اذا لم تصل فوائده الى جميع الناس .

فعلى الدول الغنية والفقيرة على السواء ان تكرر مزيدا من الاهتمام لرفع المستويات الدنيا لمعيشة اخواننا من البشر الذين يعيشون في اشد حالات الفقر .

وستضاعف الولايات المتحدة جهودها ، لاسيما في تلك البلدان التي تلتزم فيها الحكومات نفسها اشد الالتزام بتلبية الاحتياجات الاساسية لشعوبها من صحة وتعليم ومأوى وزيادة انتاجها الغذائي .

وسنتبع ، على سبيل المثال ، لاتفاقية معونة غذائية جديدة بحد ادنى من الحبوب قدره ٥ر٤ مليون طن . ونحن نؤيد هدف المعونة الغذائية الدولية البالغ ١٠ ملايين طن — كما اننا على استعداد لأن نضم قوانا الى الدول الاخرى في زيادة هذا المقدار ، وخاصة في سنوات النقص الشديد في الاغذية .

وفيما يتعلق بالحرريات السياسية التي تشكل ايضا جزءا من حقوق الانسان الاساسية ، نعتقد ان الديمقراطية توفر افضل نظام لبلوغ هذه الغاية وان المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية خاصة في مساندة البلدان التي تتحرك صوب ارساء اجراءات ومؤسسات ديمقراطية .

ولا ريب في ان المؤسسات التي اوجدناها يجب ان تتكيف مع عالم متغير ومتباين .  
تلك هي غايتنا الثالثة .

ويجب احترام فردية الدول وسيادتها . كما يجب معارضة التدخل في الشؤون الداخلية  
للآخرين .

ويجب ايضا الرجوع عن المبيعات الهائلة والضغط من الاسلحة التي تتم من بلد الى بلدان  
مصنعة اخرى الى الدول الافقر التي مازالت لديها احتياجات اجتماعية واقتصادية عميقة لم تتم تلبيتها .  
وكما ينبغي لجميع الناس الاشتراك في القرارات الحكومية التي تؤثر على حياتهم ، ينبغي ايضا  
لجميع الدول الاشتراك في القرارات الدولية التي تؤثر على رفاهيتها .

ان الولايات المتحدة تتلهم على العمل معكم ، مثلما فعلنا في الماضي ، من اجل تشكيل  
نظام اقتصادي وسياسي دولي اكثر عدلا .

ويجب ان تتقاسم الدول المصنعة التي لها تأثير اكبر في مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي  
والبنك الدولي - والدول النامية التي تبدي حماسا كبيرا في منظمات مثل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة  
والتنمية - مسؤولية عرض النظام الدولي على الآراء المختلفة .

ولقد كان مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي ، الذي قامت فيه فنزويلا ، كما تعلمون ، بدور  
رئيسي ومحوري ، بداية مفيدة نحو الحوار العالمي الذي نبتغيه . وستواصل ذلك العمل لجنسية  
منشأة حديثا من لجان الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ومع تحركنا نحو نظام اقتصادي دولي افضل ، يجب ان نتجاوز بتفكيرنا المؤسسات وأن نقيس  
اثر التغيير على الحياة اليومية للناس . ونحن ندرك خلافاتنا ، ولكننا لا نستطيع ان نسمح لها بأن  
تعمي ابصارنا عن المشاكل والفرص الهائلة التي نتقاسمها .

وعندما كنت اشب عن الطوق في اعماق جنوب الولايات المتحدة ، كنا نزرع بنفس الطريقة التي  
كان اجدادنا يزرعون بها ، بحيث كنا نستيقظ قبل الفجر ونعمل بأيدينا حتى غروب الشمس .

ولم تكن لدينا جرارات ، ولا أية آلات من اي نوع ، وحتى اثناء عملنا ، كنا كثيرا ما ندرك  
اننا نقلل محاصيلنا مستقبلا - وان ثروة ارضنا تذروها الريح - او تجرفها الامطار .

وعندما افقدنا ارضنا خصوبتها ، لم يكن امامنا من خيار سوى ان نواصل زراعتها وأن نعمل  
في نفس الحقول لأن الكثير منا كان يفتقر الى المعرفة والوسائل اللازمة لجعلها مثمرة مرة اخرى .  
وأذكر ما احده قدوم القوة الكهربائية من تغييريكاد لا يصدق في الحياة الزراعية اثناء طفولتي .

فقد حررتنا الكهرباء من الاعباء المستمرة المتمثلة في ضخ المياه ونشر الخشب واشعال النيران  
في موقد الطهي - ولكنها فعلت ما هو اكثر من ذلك ايضا - فقد اعطتنا ضوءا نقرأ وندرس بواسطته  
ليلا . وأعطينا قوة ليس لأداء المهام القديمة المجهدة فحسب ، بل قوة تمكننا من ان نختار بأنفسنا .

ونظرا لأن الطاقة الكهربائية اتت اليـنا عن طريق التعاونيات ، التي كان علينا جميعا ان نتقاسم فيها مسؤولية اتخاذ القرارات ، فقد غيرت حياتنا بأشكال أخرى .

فقد بدأ المزارعون يجتمعون سويا لبحث الاحتياجات المحلية والقضايا الوطنية ، وللبت في طرق التأثير في الحكومات ، وللتفاوض مع الشركات الكبيرة البعيدة التي تزودهم بلوازمهم . ورأيت الحياة الزراعية التي عرفتـها في طفولتي تتغير بواسطة الطاقة ، وبواسطة التكنولوجيا وتزايد المعرفة ، وبواسطة فرص الاشتراك في القرارات التي تؤثر علينا وعلى عائلاتنا .

وأستطيع ان افهم توق الشعوب الاخرى في الدول النامية الى تقاسم نعم الحياة هذه ، ذلك التوق الذي لم يتحقق بعد .

ويجب على جميع الدول ان تعمل سويا على الاعتراف بشرعية هذا التوق — وأن تأخذ بعين الاعتبار التام حاجة الدول النامية وتباينها — وأن تشجع المشاركة المتبادلة في اتخاذ القرارات الدولية التي تؤثر علينا جميعا .

ولقد تحدثت اليكم عن الالتزامات المتقاسمة . ولكن يبقى على الدول الصناعية واجب قيامها بتوفير رأسمال طويل الاجل وأن تقلل الحواجز التجارية . اما الدول النامية فيجب عليها ان تضطلع بالالتزامات التي تقتـرن بالمشاركة المسؤولة في اقتصاد عالمي متطور .

ان التقدم الحقيقي سيتأتى عن طريق تدابير تعاونية محدودة تستهدف تلبية احتياجات محدودة — لا عن طريق بيانـات رمزية تدلي بها الدول الصناعية الغنية لراحة ضميرها ، ولا عن طريق تذوّر البلدان النامية للمظالم التي تعرضت لها فيما مضى . فنحن في حاجة لأن نتقاسم مسؤولية عن حل المشاكل — لا ان نقسم المسؤولية عن تجاهل المشاكل .

انني أومن بأن بلدكم العظيم وبلدى يتشاطران رؤية لنظام دولي فيه دور لكل فرد ولكل دولة — ويحدو كل فرد وكل دولة فيه الأمل في مستقبل افضل .

ففي مثل هذا العالم وحده يمكن ان تطيب الحياة لجميع سكانه .

— — — — —